

Distr.: General
23 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح العضوية
المعني بالشيخوخة لغرض تعزيز
حماية حقوق الإنسان لكبار السن
دورة العمل الثانية

نيويورك، ١ - ٤ آب/أغسطس ٢٠١١

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

المقرر: ليو فابر (لكسمبرغ)

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لغرض تحقيق تعزيز حماية
حقوق الإنسان لكبار السن دورة عمله الثانية، التي شملت سبعة اجتماعات، بمقر الأمم
المتحدة في الفترة من ١ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١١.

وقد افتتح الدورة رئيس الفريق العامل خورخي أرغويليو (الأرجنتين) الذي
أدلى ببيان.

باء - الحضور

حضر الدورة ممثلون للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وممثلون لمؤسسات منظومة
الأمم المتحدة، ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وترد
قائمة بالمشاركين في الوثيقة A/AC.278/2011/INF/2.



جيم - انتخاب أعضاء المكتب

في الجلسة الأولى من دورة العمل الثانية المعقودة في ١ آب/أغسطس انتخب الفريق العامل إرفين نينا (ألبانيا) نائبا للرئيس.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

في الجلسة الأولى من دورة عمله الثانية، وافق الفريق العامل على جدول الأعمال المؤقت الذي سبق إقراره لدورة عمله كما ورد في الوثيقة A/AC.278/2011/3. وينص جدول الأعمال على ما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - اشتراك المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- ٤ - الإطار الدولي للقائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - اعتماد التقرير.

وفي الجلسة نفسها، وافق الفريق العامل على التنظيم المقترح للعمل في دورة عمله الثانية كما ورد في ورقة غير رسمية متوافرة باللغة الإنكليزية فقط.

هاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

في الجلسة الأولى من دورة عمله الثانية، قرر الفريق العامل منح الاعتماد للمنظمات غير الحكومية التالية للمشاركة في أعماله:

منظمة التضامن من أجل تنمية قاعدية (توغو)

منظمة Age UK (المملكة المتحدة)

منظمة Aging Safely, Inc. (الولايات المتحدة الأمريكية)

منظمة Alzheimer's Disease International (المملكة المتحدة)

- منظمة AMD Alliance International (المملكة المتحدة)
- الاتحاد الأمريكي للأبحاث المتعلقة بالشيخوخة (الولايات المتحدة)
- الرابطة الوطنية لأعضاء مكتب أمين المظالم المعنية بالدفاع عن حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة (البرازيل)
- منظمة Benetas (أستراليا)
- حملة النهوض بحقوق الإنسان والتنمية (سيراليون)
- منظمة Cota Australia (أستراليا)
- مجلس رعاية المسنين في جنوب أستراليا (أستراليا)
- مجلس رعاية المسنين في ولاية فيكتوريا (أستراليا)
- منظمة DaneAge (الدانمرك)
- منظمة Dementia SA (جنوب أفريقيا)
- مؤسسة التنمية والبحوث في مجال رفاه المسنين (الهند)
- مجلس فيجي للخدمة الاجتماعية (فيجي)
- منظمة Fundashon Nos Grandinan (هولندا)
- منظمة Geriatric Centr Nepl (نيبال)
- منظمة Janaseva Foundation (الهند)
- الجمعية اليهودية لخدمة المسنين (الولايات المتحدة)
- الأكاديمية الوطنية للمحامين المتخصصين في الشؤون القانونية للمسنين (الولايات المتحدة)
- المركز الإقليمي لرفاه المسنين في الكاميرون (الكاميرون)
- منظمة Dobroe Delo الإقليمية العامة لمساعدة كبار السن (الاتحاد الروسي)
- منظمة SilverInnig (الهند)
- مؤسسة Beth Johnson (المملكة المتحدة)
- منظمة Age Concern Ukraine الخيرية (أوكرانيا)

منظمة المتطوعين الأمريكيين (الولايات المتحدة)

منظمة Zivot 90 (الجمهورية التشيكية)

واو - الوثائق

يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل المفتوح العضوية في دورة عمله الثانية وعلى قائمة المشتركين في الدورة على الموقع الشبكي:

<http://social.un.org/ageing-working-group/index.shtml>

ثانيا - الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي

نظر الفريق العامل في البند ٤ من جدول أعماله في الجلسات من الأولى إلى السابعة من دورة عمله الثانية المعقودة في الفترة من ١ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١١. وأجرى الفريق مناقشة عامة للبند في جلسته الأولى.

وفي جلسته الأولى، المعقودة في ١ آب/أغسطس، استمع الفريق العامل إلى بيانات من ممثلي الدول الأعضاء الآتية: اليابان، شيلي، البرازيل، الأرجنتين، الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، المكسيك، كوستاريكا، كندا، أوروغواي، نيوزيلندا، إسرائيل، الجمهورية الدومينيكية.

وفي الجلسة نفسها ألقى ممثل الاتحاد الأوروبي بيانا.

كذلك ألقى بيانات في الجلسة الأولى كل من ممثلي المنظمات غير الحكومية التالية: اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين؛ والرابطة الأمريكية للأشخاص المتقاعدين، والمؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن، ومنظمة Age UK بالمملكة المتحدة؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ والاتحاد الدولي للشيخوخة؛ والرابطة الكاميرونية لرعاية المسنين؛ ومنظمة عالم التضامن والتنمية، التي تكلم ممثلها أيضا نيابة عن منظمة التضامن من أجل تنمية قاعدية (توغو).

مناقشة الفريق لموضوع "التمييز والتمييز المتعدد الأوجه"

في جلسته الثانية، المعقودة في ١ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة لموضوع "التمييز والتمييز المتعدد الأوجه" تولى إدارتها ليو فابر (لكسمبرغ) نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية.

وقدمت عروض من أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: فيكتور أبراموفيتش من معهد السياسات العامة؛ وروادولف كاي من منتدى المسنين بجنوب أفريقيا؛ وأحمد ضياء لانغاري من اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بأفغانستان؛ وكريغ موخير من مفوضية حقوق الإنسان.

ثم أجرى الفريق العامل حواراً مع أعضاء فريق المناقشة شاركت فيه وفود البلدان الآتية: الولايات المتحدة، هولندا، أوروغواي، فرنسا، البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، شيلي، الدانمرك. كذلك شارك ممثل الاتحاد الأوروبي والمنظمة غير الحكومية الرابطة الوطنية لأعضاء مكتب بالدفاع عن حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

مناقشة الفريق لموضوع "حق الأشخاص المسنين في الصحة"

في جلسته الثالثة، المعقودة في ٢ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة حول موضوع "حق الأشخاص المسنين في الصحة"، وأدار هذه المناقشة أليكس كالانتي (البرازيل).

وقدمت عروض من أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: جون بيرد، مدير إدارة الشيخوخة وبحرى الحياة بمنظمة الصحة العالمية؛ ومارا بوستيلو، رئيس قسم الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية بشعبة الإجراءات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وجان كيلين بمنظمة Age Concern باسكتلندا.

ثم أجرى الفريق العامل حواراً مع أعضاء فريق المناقشة شاركت فيه وفود البلدان التالية: الجمهورية الدومينيكية، قطر، الأرجنتين، النمسا، شيلي، فرنسا، البرازيل، المملكة المتحدة، إسرائيل، الدانمرك، أوروغواي، هولندا، الاتحاد الروسي، السودان، سنغافورة. كذلك شارك في المناقشة ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية كما شاركت فيها المنظمات غير الحكومية التالية: المؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن، والاتحاد الأمريكي للأبحاث المتعلقة بالشيخوخة، والجمعية المدنية للمسنين بالأرجنتين، والرابطة الأمريكية للأشخاص المتقاعدين. كما ألقى بيانا ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

مناقشة بشأن "العنف وسوء المعاملة ضد المسنين"

في الجلسة الرابعة المعقودة يوم ٢ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة بشأن موضوع "العنف وسوء المعاملة ضد المسنين" تولت إدارتها موزة الكعبي (قطر) نائبة رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية.

وقدمت عروض من أعضاء حلقة النقاش الآتية أسماؤهم: كلوديو غروسمان رئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ وكيران فيتزباتريك مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتيريزا مينجا رئيسة شبكة الحماية الاجتماعية بتنزانيا.

وبعد ذلك أجرى الفريق العامل حواراً مع أعضاء فريق المناقشة شاركت فيه وفود البلدان التالية: الجمهورية الدومينيكية، سويسرا، النمسا، شيلي، الأرجنتين، هولندا، البرازيل، كندا، اليابان، فرنسا. كذلك شارك في الحوار ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، كما شاركت المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة السلام العالمي والتنمية الاقتصادية؛ ومنظمة سوروتيمست الدولية بالأمم المتحدة؛ ومنظمة ديمتيا بجنوب أفريقيا؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ ومؤسسة جاناسيفا؛ والمؤسسة الدولية لمساعدة المسنين؛ ومؤسسة نوس غراندينان (هولندا)؛ واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان بأفغانستان؛ واتحاد المسنين بالفلبين.

مناقشة بشأن "الحماية الاجتماعية والمسنون"

في الجلسة الخامسة المعقودة يوم ٣ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة بشأن موضوع "الحماية الاجتماعية والمسنون" أدارها كريغ موخير من مفوضية حقوق الإنسان الذي ألقى أيضاً بيانا استهلالياً.

واستمع الفريق العامل المفتوح العضوية إلى عروض قدمها أعضاء فريق المناقشة الآتية أسماؤهم: ومبوي كيمائي مفوض اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان؛ ومغدا لينا سيبولفيدا كارمونا المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان؛ وسالفاسيون باسيانو رئيس اتحاد رابطات المسنين بالفلبين.

وأجرى الفريق العامل مناقشة مع أعضاء فريق المناقشة شاركت فيها وفود البلدان التالية: الجمهورية الدومينيكية، إيطاليا، الأرجنتين، البرازيل، قطر، شيلي، الفلبين، فرنسا، أوروغواي، المملكة المتحدة، الدانمرك، كندا، اليابان؛ إسرائيل. كما شاركت فيها المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي للشيخوخة؛ ومنظمة غراي بانثرز؛ ومنظمة ديمشفا (الخرف) بجنوب أفريقيا.

كما ألقى بياناً إلين بورت - دو كو أرفيتي رئيسة مركز دراسات السياسة الاجتماعية بجامعة غانا.

مناقشة بشأن "السن والاستبعاد الاجتماعي للمسنين"

في الجلسة السادسة المعقودة يوم ٣ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة بشأن موضوع "السن والاستبعاد الاجتماعي للمسنين" أدارها جان بيير غونو بشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي ألقى أيضا بيانا افتتاحيا.

واستمع الفريق العامل المفتوح العضوية إلى عروض قدمها أعضاء فريق المناقشة الآتية أسماؤهم: إلين بورتي - دوكو أرييتي رئيسة مركز دراسات السياسة الاجتماعية بجامعة غانا؛ وأولدريتش ستانيك من منظمة ZIVOT (Life) 90؛ وهيمانشو راث مؤسس ورئيس مؤسسة رفاه المسنين.

ثم أجرى الفريق العامل حوارا مع أعضاء فريق المناقشة اشتركت فيه وفود البلدان التالية: الأرجنتين، شيلي، فرنسا، البرازيل. كما شارك ممثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الرابطة الوطنية للمسنين بالأرجنتين وهي منظمة غير حكومية.

مناقشة بشأن "تحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي والتدابير اللازمة لسدها"

أدلى بيان كل من الميسرين المشاركين ماري كيرل (فرنسا) وكيران فيتزباتريك مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعقب ذلك حوار تفاعلي شارك فيه ممثلو البلدان الآتية الذين أدلوا أيضا ببيانات: أوروغواي، السويد، الجمهورية الدومينيكية، الصين، قطر، الأرجنتين، شيلي، سويسرا، بنما، الهند، النرويج، كندا، البرازيل، نيوزيلند، هولندا، المملكة المتحدة، غواتيمالا، المكسيك، اليابان، الولايات المتحدة، نيكاراغوا، كولومبيا. كما أدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

وكان من بين المشاركين أيضا تيريزا مينجا رئيسة شبكة الحماية الاجتماعية لتزانيا؛ وسالفاسيون باسيانو رئيس اتحاد رابطات المسنين بالفلبين (الذي تكلم أيضا نيابة عن المؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن ومؤسسة مساعدة كبار السن بالفلبين)؛ وإلين بورتي - دوكو أرييتي رئيسة مركز دراسات السياسة الاجتماعية بجامعة غانا؛ ورودولف كاي من منتدى المسنين بجنوب أفريقيا؛ وجان كيلين من منظمة Age Concern باسكتلندا.

كذلك ألقى بيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مجلس الشيوخوة (COTA)؛ ومنظمة Age UK (الخرف) بجنوب أفريقيا؛ والاتحاد الدولي

للشيخوخة؛ والرابطة الأمريكية للأشخاص المتقاعدين (الذي تكلم أيضا بالنيابة عن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة)؛ والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ ومنظمة العمل العالمي بشأن الشيخوخة؛ والمؤسسة الدولية لمساعدة المسنين؛ والتحالف العالمي التابع للمركز الدولي لطول العمر.

وفي الجلسة نفسها، قام الميسر المشارك بتلخيص النقاط الرئيسية للمناقشة. وأبلغ الرئيس الوفود بأن موجز الرئيس سيكون متاحا على الموقع الشبكي للفريق العامل المفتوح العضوية عندما يتم الانتهاء من إعداداته.

ثالثاً - تلخيص الرئيس للنقاط الرئيسية في المناقشات

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فريقاً عاملاً مفتوح العضوية لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وكانت ولاية هذا الفريق تدعو إلى النظر في الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد ما قد يوجد به من ثغرات وبيان أفضل الطرق لسد هذه الثغرات، بما في ذلك النظر، حسبما يكون مناسباً، في مدى إمكانية وضع صكوك واتخاذ تدابير جديدة.

وقد نظمت دورة العمل الثانية حول خمسة موضوعات هي: التمييز والتمييز المتعدد الأوجه؛ والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛ والعنف وسوء المعاملة؛ والحماية الاجتماعية والحق في الضمان الاجتماعي؛ والسن والاستبعاد الاجتماعي.

وقام ١٦ عضواً بفريق المناقشة بمناقشة مدى التصدي لحالة حقوق الإنسان للمسنين على الصعيدين الوطني والدولي، وتناول كثيرون منهم تشريعات وسياسات وممارسات محددة. وأثار عدد منهم شواغل فيما يتعلق ببطء أو انخفاض مستوى الأولوية الممنوحة للمسنين على الصعيدين الوطني والدولي، وأشاروا إلى القيود التي تفرضها الآليات القائمة.

وفي الحوارات التي أعقبت ذلك، سلّمت جميع الوفود التي شاركت بمداخلات كما سلم ممثلو منظمات وشبكات المجتمع المدني بأهمية إلقاء الضوء على حالة حقوق الإنسان بالنسبة للمسنين. وشددت الوفود على التزامها ببناء مجتمعات شاملة للجميع يستطيع فيها جميع الأفراد بغض النظر عن أعمارهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية والتمتع بها بدون تمييز. كذلك سلّمت الوفود بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يوفر فرصة تشدّد الحاجة إليها للارتقاء بأهمية حقوق الإنسان للمسنين في جدول الأعمال الدولي المتعلق بحقوق الإنسان. وقد أشير في حالات كثيرة إلى أن المسنين يواجهون أوضاعاً تختلف باختلاف البلدان التي يقيمون بها، وإن كان قد تمّ التسليم بضعفهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة اتخاذ تدابير خاصة لضمان قدرتهم على ممارسة حقوقهم.

ورحبت الوفود بالفرصة التي أتاحت لتناول مجالات الاهتمام التي لم يتم التصدي لها على الوجه الكافي على الصعيد الدولي بعد. وأعرب كثيرون عن تقديرهم لإجراء حوار يسمح لهم بعرض الممارسات الجيدة والجهود التي تبذل نحو إيجاد مجتمعات ملائمة للمسنين.

وحياً كثير من الوفود تلاقح الأفكار فيما بين الدول الأعضاء وفيما بين المناطق باعتباره نتيجة إيجابية للدورة.

وسلمت الوفود وممثلو منظمات وشبكات المجتمع المدني بوجود ثغرات في نظام الحماية الدولي. على أنه كان هناك اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بنوع الثغرات التي تم تحديدها والتدابير التي ينبغي اتخاذها لسد هذه الثغرات. وأشار إلى الثغرات الموجودة فيما يتعلق بالمعايير والرصد والتنفيذ والمعرفة والمعلومات. ودعت بعض الوفود إلى القيام بتحليل أكثر تعمقاً وأكثر دقة للثغرات المحددة الموجودة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية.

ومن بين ما اقترح خلال الدورة الثانية مطالبة عدد من الوفود ومثلي منظمات وشبكات المجتمع المدني وعدد من أعضاء فريق المناقشة بوضع صك ملزم قانوناً يمكن أن يتصدى للثغرات المختلفة التي تم تحديدها فيما يتعلق بحماية حقوق المسنين. ودافع عدد من الدول الأعضاء الأخرى عن توسع الهيئات الحالية المنشأة بموجب معاهدات والهيئات التي لها ولايات في اتخاذ إجراءات خاصة في استخدام الصكوك الدولية الأساسية وأشارت إلى أن وضع اتفاقية جديدة عملية تحتاج إلى موارد كبيرة. كذلك دعت عدة وفود إلى إنشاء ولاية جديدة بإجراءات خاصة تركز على حقوق الإنسان بالنسبة للمسنين. كذلك اعتبر أن استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الذي سيتم في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ فرصة لتقييم الوضع الراهن للحالة الاجتماعية للمسنين ولرفاههم ومشاركتهم في التنمية وممارستهم لحقوقهم.

موجزات مناقشات الفريق

اليوم الأول، ١ آب/أغسطس ٢٠١١ (صباحا)

بيانات الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني

افتتح رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، السفير خورخي أرغويللو (الأرجنتين)، دورة العمل الثانية بتشجيع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني على العمل على تحقيق التقدم اللازم والمشاركة في حوار حقيقي فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمسنين.

وقد حضر الدورة الافتتاحية عدد كبير من المشاركين بلغ عددهم في غرفة الاجتماعات ما يقرب من ٧٥ وفدا بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وقد تكلم ١٤ وفدا، أحدهم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعدد منهم عن المنظمات غير الحكومية. ورحب عدد من الوفود التي شاركت بمداخلات بالدورة الثانية للفريق العامل المفتوح العضوية باعتبارها فرصة لتحديد الجهود الدولية المبذولة حاليا من أجل حماية وتشجيع حقوق الإنسان للمسنين والنظر في اتخاذ مزيد من التدابير ووضع مزيد من الآليات. وأشارت الوفود إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية يستهدف أيضا زيادة الوعي وتبادل الخبرات والسياسات والممارسات. كما أشار البعض إلى أن حقوق المسنين منصوص عليها في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية وإلى أن هذه الحقوق ترد على نحو أكثر صراحة في الإصلاحات الأخيرة.

وكان من المسائل الأساسية جدا التي تناولها كثير من الوفود التمييز على أساس السن وآثاره على المسنين وعلى المجتمع بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك فقد تكررت إشارة الوفود لمسألة العنف وسوء المعاملة ضد المسنين. وأشارت بعض الوفود إلى المبادئ الهامة التي يسترشد بها أو التي ينبغي أن يزداد الاسترشاد بها في وضع السياسات المتعلقة بالمسنين، مثل ضمان استقلالهم ومشاركتهم ومعاملتهم على قدم المساواة. وأشارت الوفود إلى مشاغل محددة تتعلق بالحقوق وتحتاج إلى اهتمام عاجل ومنها وجود النظم الصحية الملائمة للمسنين وخدمات الرعاية للمعوقين، وخدمات الرعاية الطويلة المدى، والمعاشات، وتوفير المساكن الكافية للمسنين، وتوفير سبل النقل لهم لتعزيز استقلالهم المعيشي.

وقد تم تحديد تمكين المسنين من المطالبة بحقوقهم، والمشاركة في التنمية وفي تقرير السياسات، والاعتراف بما يقدمونه من مساهمات إلى المجتمع، باعتبارها أبعادا أساسية لحقوق الإنسان. كذلك اعتبر من مسائل حقوق الإنسان الهامة فرص الحصول على العمل وعلى التعليم.

وشجع عدد من الوفود على زيادة التركيز على قيام هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات بالتحقيق في المسائل المتصلة بالحقوق وخاصة بالنسبة للمسنين. على أن بعض الوفود أشارت إلى أن الصكوك الحالية لا توفر الضمانات الكافية وتؤدي إلى تبثر العمليات وإلى تعقيدها بحيث لم تستجب حتى الآن لظروف المسنين.

وأشارت بعض الوفود إلى أن التحليل الشامل للثغرات الموجودة فيما يتعلق بالحماية أمر لازم وإلى أن هناك فوائد جمة يمكن أن تتحقق من تحسين جمع البيانات واستخدام الإحصاءات المفصلة أو التكاليف بإجراء الدراسات. وطالبت بعض الوفود بالأخذ بنهج إقليمية فيما يتعلق بتحديد الآليات المناسبة بالنسبة للمسنين، على حين ذهبت وفود أخرى إلى تحبيذ وجود معايير عامة وآليات للرصد على نحو ما يوجد بالنسبة للفئات السكانية الأخرى مثل الأطفال والمعوقين.

ونظرا لعدم وجود هيئة تقوم بالرصد فيما يتعلق بحقوق المسنين وعدم وجود صكوك دولية ملزمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بالنسبة للمسنين، طالبت بعض الوفود باتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد بحيث تشمل تعيين مقرر خاص للمسنين ووضع اتفاقية دولية.

وسلمت الوفود بأهمية خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة كأداة لوضع سياسة تحسن نوعية الحياة بالنسبة للمسنين. وأشارت بعض الوفود إلى أنها تتطلع إلى دورة استعراض وتقييم ثانية لخطة مدريد في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ باعتبارها فرصة لزيادة قاعدة المعلومات وفهم المشاكل التي تواجهها الحكومات نتيجة لشيخوخة السكان.

وفي هذا الصدد تم الإعراب عن موقفين. فقد ذكرت بعض الوفود التي شاركت بمداخلات أن نتيجة عملية الاستعراض ستكون مطلوبة قبل النظر في وضع أية صكوك أو آليات جديدة للتصدي لمسائل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، بينما أشارت وفود أخرى إلى أن استعراض خطة عمل مدريد يمثل إسهاما هاما ولكن لا ينبغي له أن يعطل المناقشات الجارية بشأن الصكوك والآليات الجديدة، وخاصة بالنظر إلى أن خطة مدريد ليست صكا ملزما.

وأشار بعض ممثلي منظمات وشبكات المجتمع المدني إلى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بالنسبة للمسنات وإلى الإقصاء الاجتماعي والعزلة وإهانة الكرامة بالنسبة لكثير من المسنين. وعلاوة على ذلك أشار بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى أن القوانين الدولية القائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا توفر الحماية الكافية لحقوق المسنين وإلى أن المعايير مبعثرة في اتفاقيات دولية متعددة. وطالبوا بالأخذ بنهج كلي في هذا الصدد، وأشار إلى أن

وجود اتفاقية تتعلق بحقوق المسنين يمكن أن تيسر هذا الأمر. وأضافوا أن مثل هذا الصك يمكن أن يساعد على مكافحة التحيز ضد المسنين وأن يكون مرشدا في تقرير السياسات.

اليوم الأول، ١ آب/أغسطس ٢٠١١ (مساء)

الفريق ١ - التمييز والتمييز المتعدد الأوجه (أدار المناقشة السيد ليو فابر من وفد لكسمبرغ، نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية)

السيد فيكتور أبراموفيتش، الأمين التنفيذي لمعهد سياسات حقوق الإنسان التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والعضو السابق بلجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: تناول ثلاثة مجالات رئيسية للنظر فيها بشكل صريح في صك جديد وهي: (١) المساواة الرسمية أمام القانون وإدخال السن كأساس لحظر التمييز بغرض منع المعاملة المتفاوتة السلبية؛ (٢) المساواة الموضوعية للتصدي للتمييز الهيكلي وهو ما يتطلب بالتالي أن تتخذ الدول خطوات إيجابية وخاصة في مجال السياسات والخدمات الاجتماعية، مع الإشارة الخاصة إلى حالات التمييز المتعدد الأوجه التي يعاني منها بعض المسنين؛ (٣) توجيه العناية الواجبة والالتزام بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الضمانات ضد العنف وسوء المعاملة اللذين يؤثران عادة على حق المسنين في الحياة والكرامة الشخصية. بما في ذلك الأعمال والممارسات التي تقوم بها الجهات الفاعلة من غير الدول مثل مؤسسات الرعاية. كما شدد على أنه ينبغي في أية اتفاقية تتعلق بحقوق المسنين التأكيد مرة أخرى على المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز على أساس السن.

السيد رودولف كاي، المنسق الوطني لمنتدى المسنين بجنوب أفريقيا: أشار إلى أن جنوب أفريقيا، على الرغم من وضعها لإطار قانوني لحماية وتشجيع وإعمال حقوق الإنسان للمسنين، فإن الحقيقة هي أن كثيرا من الأفراد، وخاصة في المناطق الريفية، ما زالوا يتعرضون للتمييز بأشكال مختلفة وعلى أساس يومي. كما أشار إلى أن كثيرا من المسنين يتعرضون للتمييز العنصري والفصل العنصري في كثير من سنوات حياتهم. وشدد على أن المسنين يتعرضون على نطاق واسع للتمييز لأسباب منها سنهم وصحتهم ووضعهم الاجتماعي مما يؤكد أنهم أكثر الفئات حرمانا وأكثرها تعرضا في مجتمع جنوب أفريقيا. وأضاف أن إنشاء منتدى المسنين بجنوب أفريقيا حقق تقدما في زيادة الوعي ولكن وضع المسنين ما زال حتى الآن لا يعتبر أولوية رئيسية في تقرير السياسات.

السيد أحمد ضياء لانغاري، مفوض اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان بأفغانستان: عرض بعض الأمثلة لحالة المسنين في أفغانستان. وأشار إلى أن خدمة المسنين تعتبر في الإسلام

واجبا لا يتقدم عليه سوى واجب الصلاة. على أنه أضاف أن ما حدث من تغيرات في هيكل الأسرة وفي مجالي الهجرة والتوسع الحضري كان له أثر كبير بالنسبة لرعاية المسنين. وذكر أنه توجد أحيانا أنماط فكرية جامدة بالنسبة للمسنين باعتبارهم عبئا على الأسر ولهذا يتم تهميشهم اجتماعيا. وأشار بقلق إلى أمثلة في مجالات يؤثر فيها التمييز ضد المرأة عليها طوال الحياة، كما يحدث مثلا فيما يتعلق بالتعليم والأمية؛ والحالة الصعبة للأشخاص الموجودين بالمناطق الريفية أو الفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية. وأشار إلى أن الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة هي قطاعات نمطية عادة ما يواجه فيها المسنون التمييز. وذكر أنه في البلدان التي يكون فيها قطاع الصحة في معظمه ضمن القطاع الخاص فإن المسنين الفقراء لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الجيدة.

السيد كريغ موخير، رئيس فرع التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية بمفوضية حقوق الإنسان: أشار إلى بعض النتائج التي وردت بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ١٨٢/٦٥ (الذي سيتم النظر فيه في وقت لاحق من هذا العام)، تركز على أن التمييز المتعلق بالسن هو من أكثر التحديات التي يواجهها المسنون في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان يعرف التمييز بأنه أي تمييز أو استبعاد أو تقييد يؤثر على ممارسة حقوق الإنسان في أي مجال أو يقضي على هذه الممارسة. وأشار إلى أن المعايير الحالية لقانون حقوق الإنسان الدولي تنطبق على حماية المسنين وإلى أن المعاهدات القائمة تشمل أحكاما ذات صلة لا تقتصر على الشيخوخة. وأشار السيد موخير إلى أن هذه الجهود ضرورية لحماية حقوق المسنين، ولكنها تظل غير كافية وتظل مشتتة بالنسبة لتوفير الحماية الدولية الفعالة للمسنين.

وخلال الحوار التفاعلي، سلمت الوفود بأن التمييز المتعدد الأوجه يتطلب سياسات شاملة ونهجاً متعدد القطاعات بالنسبة للشيخوخة، ولكنه يحتاج أيضا إلى بذل جهود خاصة لمكافحة الأفكار النمطية الجامدة التي تؤدي إلى التمييز المباشر وغير المباشر. وأشار أحد الوفود إلى أن توفير الخدمات الصحية وحد أدنى للدخول وآلية قانونية للحماية من سوء المعاملة والعنف قد ساعد على تحسين الحالة على الصعيد الوطني. وأضاف أنه يمكن الأخذ بنهج مماثل على الصعيد الدولي مع وضع صك يجمع بين المعايير المختلفة. وعرض أحد الوفود تجربة مجلس لتكافؤ المعاملة مهمته الصريحة هي التصدي للتمييز على أساس السن وأثر المبادئ التوجيهية الإقليمية والصكوك الإقليمية في زيادة الوعي وتقرير السياسات.

اليوم الثاني، ٢ آب/أغسطس ٢٠١١ (صباحا)

حق المسنين في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (أدار المناقشة السيد ألكسندر كالاش من وفد البرازيل وخبير بمسائل الصحة العامة والشيخوخة)

السيد جون بيرد، مدير إدارة الشيخوخة ومجرى الحياة بمنظمة الصحة العالمية، تناول في عرضه ثلاثة موضوعات رئيسية هي: (أ) النهوض بالصحة في جميع مراحل العمر؛ (ب) ضمان الحصول على الخدمات الصحية الأولية الملائمة بما في ذلك التشخيص المبكر للأمراض المزمنة وعلاجها، والحصول على الأدوية الجيدة المعقولة الثمن؛ وتوفير الرعاية المخففة للآلام؛ وتوفير الرعاية المنزلية والمؤسسية الطويلة المدى؛ (ج) توفير بيئات تشجع مشاركة المسنين. وأشار السيد بيرد إلى أن ممارسة عدد من حقوق الإنسان مثل الحق في السكن المناسب والضمان الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز تقوم بدور أساسي بالنسبة لصحة المسنين. وطالب بنظام صحي يستجيب للمسائل الأساسية المتعلقة بالمسنين، وشدد على أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية الأساسية بالنسبة للجميع. وأشار إلى أن الأخذ بنهج يقوم على فكرة حقوق الإنسان بالنسبة للصحة أمر مقدور عليه ويمكن التحقيق.

السيدة بوستيو، نيابة عن المقرر الخاص المعني بحق التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر، تقدم ملاحظات من دراسته المواضيعية عن حق المسنين في الصحة. وعملا بالقرار ٢٢/١٥، سينظر مجلس حقوق الإنسان في هذه الدراسة في دورته الثامنة عشرة التي تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويشير المقرر الخاص في دراسته إلى أن المسنين لهم حقوق قد يحتاجون أحيانا إلى من يناصرهم في المطالبة بها. وبناء على مفهوم الشيخوخة النشطة المكرمة، يحدد المقرر الخاص نهجا يعتمد على الحق في الصحة بالنسبة لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج، ويطلب بتخصيص موارد لتوفير الرعاية الصحية للمسنين. كذلك أشارت السيدة بوستيو إلى قلق المقرر الخاص بالنسبة للعنف ضد المسنين سواء تم أو لم يتم الإبلاغ عنه، وخاصة في مرافق الرعاية، وبالنسبة لانعدام الضمانات التي تكفل الرضا الحر عن بيئة بالنسبة لأي قرار يتعلق بالصحة.

السيدة كيلين (منظمة مرض ألزهايمر الدولية): أبرزت الصلة بين مرض ألزهايمر وما يتصل به من أمراض الخرف وبين التمييز على أساس السن. وقد بدأت السيدة كيلين بالإشارة إلى أن نسبة عدد المصابين بمرض ألزهايمر تبلغ شخصا واحدا من بين كل ٩,٩ أشخاص ممن تجاوزوا سن ٦٥ سنة، وأن أغلبية هؤلاء من النساء. وقالت إنه على الرغم من أن هذه الأرقام فإن سبعة بلدان فقط هي التي نشرت خططاً وطنية تتعلق بمرض ألزهايمر وما يتصل به من أمراض الخرف. وأضافت أن ثمة في الواقع نقصا في الأبحاث، وخاصة في

العالم النامي، وأن هذا مرتبط بالتصور الخاطئ عن مرض ألزهايمر وما يرتبط من أمراض الخرف وهو أن هذه الأمراض "جزء طبيعي من عملية الشيخوخة"، مع أن هذه الأمراض يمكن تشخيصها في وقت مبكر وعلاجها العلاج المناسب. وأضافت أن الوصم والعزلة والإهمال في الخطط والبرامج الصحية، وقلة التمويل، والانخفاض الشديد في مستوى الوعي، وعدم كفاية تدريب الأخصائيين وموظفي الصحة، كل ذلك يجعل المسنين المصابين بمرض ألزهايمر أو غيره من أمراض الخرف شديدي التعرض للتمييز والعزلة.

وخلال الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، أشارت عدة وفود إلى أهمية تدريب الأخصائيين الصحيين عموماً وليس مجرد المتخصصين في أمراض الشيخوخة وتدريب المرضات وأطباء الأسرة وغيرهم من الأخصائيين الصحيين. وذكر أنه ينبغي أن تتضمن نظم الصحة الوطنية أيضاً الصحة العقلية وزيادة الاهتمام بالخدمات الملائمة للمسنين. وفي بعض المداخلات، عرضت الوفود أمثلة للتطورات التي تعزز الوعي بالصحة العقلية وبكيفية عمل نظم الرعاية المنزلية والتمريض المنزلي، وتقديم أمثلة توضيحية لبلديات تقدم الخدمات والأجهزة للجميع. كذلك أثير موضوع الأمراض غير المعدية ومدى انتشارها بين المسنين، نظراً لقرب انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بالجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض الوفود إلى الصكوك الدولية الحالية التي تحمي حق المسنين في الصحة، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورحبت - على سبيل المثال، باستخدام المقرر الخاص للمعايير القائمة في دراسته، فإن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية وبعض الوفود وبعض المنظمات غير الحكومية قد أشارت إلى أن الصكوك الحالية لا توفر الخصوصية الكافية فيما يتعلق بنوعية الرعاية الطويلة المدى وإمكانية الحصول عليها، ضمن مسائل صحية أخرى.

اليوم الثاني، ٢ آب/أغسطس ٢٠١١ (مساءً)

الفريق ٣ - العنف وسوء المعاملة ضد المسنين (أدارت المناقشة السيدة موزة الكعبي، وفد قطر، نائبة رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية)

السيد كلوديو غروسمان، رئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب: شدد على أهمية بحث مدى إعمال الوسائل التي تتصدى بها الدول لضعف فئات سكانية معينة - مثل المسنين - كجزء من التزاماتها بمقتضى قانون حقوق الإنسان الدولي والتدقيق في هذه الوسائل. ووجه السيد غروسمان الانتباه إلى أهمية الحقوق المتعلقة بسلامة الإجراءات واحترام المواعيد في تنفيذ أي تعويض قضائي عن حياة المسنين وضرورة حماية ممتلكاتهم واستحقاقات

ضماهم الاجتماعي. وأضاف أن من واجب الدول التحقيق في أي سلوك يمكن اعتباره معاملة لا إنسانية أو مهينة ومعاقبة مرتكبه، وخاصة حين يرتكب في أماكن مثل المصححات العقلية والنفسية والسجون حيث قد يعجز المسنون عن القيام بما يلزم لحماية أنفسهم. كذلك عرض السيد غروسمان بعض التعليقات فيما يتعلق بعدم كفاية الموارد وبالتدخل الحالي في منظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات كمسائل ينظر فيها إذا ما تمت مناقشة وضع صك جديد.

السيد كيرين فيتزباتريك، مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ: بدأ كلمته بتقديم منظّمته بوصفها شبكة تضم ١٧ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وذكر أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زالت هي المنطقة الوحيدة التي لا توجد بها منظومة لحقوق الإنسان. وتناول موضوع العنف وسوء المعاملة على وجه التحديد فقال إن أغلبية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة قد ركزت على الرعاية التي تقدم في المؤسسات. وقال إنه تم تحديد حالات سوء المعاملة البدنية أو العاطفية أو الجنسية أو المالية. وقال إنها بوجه عام نتيجة للإهمال أو سوء المعاملة، ولكنها تنتج في بعض الأحيان مباشرة من الاستغلال. وذكر عدة أمثلة مثل الاستخدام غير الملائم للقيود والعزلة وفرض غلق الأبواب والاستخدام غير السليم للأدوية، وسوء التغذية، و "عدم التناسب" فيما يتعلق بالحد من الاستقلال والضرر. وسلط السيد فيتزباتريك الضوء على أن الأوضاع في مؤسسات الرعاية هي أوضاع تتعلق بطبيعة النظام وليست طبيعة فردية.

السيدة تريزا مينجا، رئيسة شبكة الحماية الاجتماعية بترانيا: عرضت حقيقة أوضاع المسنات في تترانيا اللاتي يعشن عموماً في فقر ويواجهن مشاكل التمييز ضد المسنين، وانخفاض الدخل، وسوء الصحة، وقلة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والعنف الشديد، وسوء المعاملة. وأوضح العرض الصلات القائمة بين انخفاض مستويات المعيشة والعنف وسوء المعاملة. وأضافت أن المسنات نتيجة للجهل وانعدام الوعي بحقوقهن وانعدام نظم الدعم المتاحة لهن يصبحن بسهولة معرضات لانتهاك حقوقهن وسوء معاملتهن. وأضافت أن الترميل يحدث تغيرات عميقة في وضع المرأة في تترانيا ويقوض أمنها. وقالت إن القوانين العرفية تحرم الأرمال من حق إرث الأصول الزوجية. وذكرت، بالنسبة للمسنات من الأرمال، أن التمييز يزيد من آثار حياة الفقر المستمر والتمييز بين الجنسين. وقالت إن هذا يمكن أن يؤدي إلى الفقر المدقع والعزلة. وقالت إن المنازعات حول الملكية والإرث كثيراً ما كانت تؤدي إلى اتهامات بالشعوذة تؤدي بدورها إلى العنف وسوء المعاملة والقتل بالنسبة للمسنات. وأضافت أن جهود الحكومة في التصدي لهذا الوضع يمكن أن يعوقها في بعض الأحيان اعتقاد المجتمع المحلي بالشعوذة. وذكرت أن واقع الأمر في تترانيا يكشف عن وجود

ثغرات في المعايير وفي التنفيذ بالنسبة لحماية حقوق المسنين، وهو وضع يمكن تحسينه بإصدار تشريعات أفضل وتنقيح القوانين الوطنية المتصلة بالميراث.

وفي الحوار الذي أعقب ذلك، دارت مناقشات حول المعايير المتصلة بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وذكر السيد غروسمان أنه يمكن بحث حالات العنف الشديد والمتكرر ضد الأفراد في لجنة مناهضة التعذيب. على أنه أضاف أن كثيرا من حالات العنف لا تفسر على أنها تعذيب وإن كان من الممكن أن تدخل في هذه الفئة. كذلك تحدث عدة وفود وعدد من ممثلي المجتمع المدني عن واقع الأمور في بلدانهم موضحين أن العنف ضد المسنين حقيقة واقعة في جميع المناطق وجميع الظروف الاقتصادية. فهذا الأمر شائع على سبيل المثال في جميع دول أوروبا كما أبرزه التقرير الأخير لمنظمة الصحة العالمية عن أوروبا بشأن منع سوء معاملة المسنين. وكما أشار إليه ممثلو المجتمع المدني فإن مقرري السياسات العامة معنيون على نحو متزايد بهذه المشكلة وبأن حقوق المسنين بحاجة إلى التعزيز.

اليوم الثالث، ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ (صباحا)

الفريق ٤ - الحماية الاجتماعية للمسنين (أدار المناقشة السيد كريغ موخير، رئيس فرع التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية بمفوضية حقوق الإنسان)

السيدة وامبوي كيماثي، مفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكينيا: عرضت تقرير مكتبها المعنون "تقدم العمر في كينيا" الذي قدم ثلاثة دروس رئيسية هي: (١) التركيز على المسائل المتعلقة بحقوق المسنين وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالسياسات؛ (٢) التركيز على أن عملية الشيخوخة يمكن أن تكون لها أهميتها الكبيرة في جعل مقرري السياسات وجماعات الدعوة والأفراد يقدرون أهمية المسألة؛ (٣) أهمية هذا النهج في تحقيق التفاعل بين الفرد والمجتمع والدولة والفاعلين من غير الدول. وأشارت السيدة كيماثي إلى أن كينيا قد قامت بمبادرة للمساعدة الاجتماعية توفر ٢٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل مسن في الشهر. وأضافت أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدعم في البنية الأساسية لإتاحة العيش المستقل للمسنين. وذكرت عضو الفريق أن تحديد مزيج من السياسات والمبادرات التي تساعد على التدخل الإيجابي في كل عملية الشيخوخة مسألة بالغة الأهمية. وأضافت أن الدعم الاجتماعي ينبغي أن يتحملته الأفراد والجماعات والكيانات من غير الدول (مثل شركات التأمين) والجهات الفاعلة الحكومية وأفراد الأسرة الذين ينبغي تشجيعهم على رعاية المسنين من أسرهم.

السيدة ماغدالينا سيبولفيدا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان: أشارت إلى أن الحق في الضمان الاجتماعي ثابت تماماً في قانون حقوق الإنسان الدولي وأن عدة معاهدات تتضمن إشارات محددة إلى حماية المسنين من خلال نظم الضمان الاجتماعي. وذكرت أن معاهدات قانون الإنسان تنطبق بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، ومنهم المسنون، ولكن ما يحدث في الواقع هو أن الدول لا توفر للمسنين الحماية التي يستحقونها. وأضافت أن انعدام الحماية هذا قد يبرر وضع معيار محدد يستهدف مباشرة حماية حق المسنين في الضمان الاجتماعي. وأبرزت المقررة الخاصة أن وجود نظام عام للمعاش التقاعدي هو أكثر اتفاقاً مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان لأنه: (أ) يستجيب لمطلب العمومية في معايير الإنسان؛ و (ب) يتسق مع مبدأ المساواة وعدم التمييز؛ و (ج) يقلل من فرص الفساد؛ و (د) لا ترتبط به أية وصمة لأنه متاح لجميع من يتوافر فيهم شرط السن. وأضافت أن وجود هذا النظام العام هو أبسط هيكل يمكن تحقيقه بأقل التكاليف الإدارية. وذكرت أن إشراك المسنين في عملية تقرير السياسات قد يقتضي من الدول ألا يكون تناولها لمسألة حماية المسنين مقتصرًا على التشريعات الداخلية بل قد يقتضي تبني المعايير الدولية الجديدة التي يمكن أن تكون حافزاً لتشجيع التغييرات على الصعيد الداخلي. كما ذكرت أن وضع المعايير الدولية لا ينبغي اللجوء إليه إلا حينما يكون هناك توافق دولي وذلك لأسباب منها تجنب التباطؤ في تطبيق المعايير القائمة، أي تفسيرها عن طريق أصحاب الولايات.

السيدة سالفاسيون باسيانو من اتحاد روابط المسنين في الفلبين: ناقشت عدم توافر فرص العمل بالنسبة للمسنين في بلدها وصعوبة حصولهم على الائتمان، وخاصة بالنسبة للأقل تعليماً وللفقراء من بينهم. وذكرت أن تركيز الحكومة على التنمية الحضرية قد أدى إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدن. على أنها أضافت أن المسنين لا يستطيعون الاستفادة من الوظائف الجديدة بالمدن لأنها تتطلب الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية وهي شهادة لا يحصل عليها معظم المسنين في المناطق الريفية. وأضافت أن مراكز الصحة المحلية كثيراً ما تكون غير كافية وتنقصها الأدوية أو الموظفون الفنيون. وذكرت أن المسنين نظموا أنفسهم في مشاريع صغيرة مولدة للدخل مثل برنامج COPAP لتوفير سبل العيش الذي يشمل تقديم القروض المتناهية الصغر. وأضافت أن أعمال الدعوة والسعي لدى المسؤولين وتنظيم المسيرات كنواب برلمانيين عن الشارع قد ساهم في تمكين المسنين وأبرز مشاكلهم للعيان. وأضافت أنه منذ ذلك الوقت قام عدد من أعضاء الكونغرس وأعضاء مجلس الشيوخ بتقديم مشاريع قوانين تسعى إلى حماية المسنين، ولكن على الحكومة أن تتصدى لكثير من المسائل التي ما زالت بدون حل فيما يتعلق بالمسنين.

وفي الحوار الذي أعقب ذلك، تكلمت الوفود ومنظمات المجتمع المدني عن برامج وسياسات الحماية الاجتماعية القائمة ومدى كفايتها في مجتمعاتهم. وكان من الموضوعات المحددة التي تم تناولها الحدود الدنيا العامة للمعاشات التقاعدية، والحوافز التي تقدم للمسنين للبقاء في سوق العمل، والسياسات المتعلقة بمقدمي الرعاية، وتوفير الأدوية المعقولة الثمن والتأمين الصحي للمسنين، والمشاركة على جميع مستويات المجتمع، والجهود المبذولة لزيادة التضامن بين الأجيال، والأحكام المتعلقة بالعجز في الشيخوخة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تسليم بالثغرات المحتملة في طريقة جمع البيانات المتعلقة بالمسنين وبالأسر التي يعيشون فيها وطريقة تحليل هذه البيانات. كذلك شدد المتكلمون، على أهمية التنظيم الفعال للمجتمع المحلي، وتمكين المسنين وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار من أسفل إلى أعلى، والأخذ بنهج تشاركي في وضع السياسات وفي التقييم.

اليوم الثالث، ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ (مساء)

الفريق ٥ - السن والاستبعاد الاجتماعي للمسنين (أدار المناقشة السيد جان - بيير غونو من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

السيدة إلين بورتي - دو كو أرييتي، جامعة غانا: أشارت إلى أن أفريقيا تواجه صورة تاريخية لمعنى الشيخوخة ودور المسنين لم تعد تتفق وحقائق اليوم. وضربت مثلاً فقالت إن المسنين في غانا يبدون لأول وهلة وكأنهم يملكون السيطرة على الأمور في الأسرة والمجتمع المحلي، فهم لا يزالون إلى حد كبير يرأسون الأسر ويواصلون ممارسة السلطة على الأصول الإنتاجية. وهناك كذلك اعتماد متزايد على المسنين من جانب أسرهم سواء من النواحي المالية أو من ناحية العمل، وخاصة بالنسبة لرعاية الأطفال والأقرباء. على أنها أضافت أن المسنين في غانا أكثر تمثيلاً بالنسبة لغيرهم في فئات الفقر، كما أن الخدمات العامة لا توجه إليهم الاهتمام الكافي. وأضافت أن ٢ في المائة فقط من المسنين مسجلون في نظام التأمين الصحي الوطني حيث تناح الرعاية مجانية لمن تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر. وذكرت أن نسبة ١٠ في المائة فقط من القوى العاملة تتمتع بالضمان الاجتماعي وأن معظم أفراد هذه القوى يعتمدون على الدعم غير الرسمي وعلى التحويلات غير الرسمية.

كذلك أشارت السيدة أرييتي إلى ما للشباب من مصلحة في استبعاد العمال المسنين بسبب انتشار البطالة وإلى الرفض المتزايد لسيطرة المسنين على السلطة. وأضافت أن المسنين ما زلن يعانون من المعتقدات الخرافية والارتباط بالشعوذة. وقالت إن حكومة غانا عليها

التزام بتنفيذ خطة عمل مدريد ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. بما في ذلك إجراء المناقشات العامة حول الشيخوخة واستبعاد المسنين.

السيد أولدريتش ستانيك من منظمة Zivot 90 التشيكية غير الحكومية: تكلم عن استجابة المجتمع المدني بالنسبة للمسنين. بمناسبة السنة الأوروبية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في ٢٠١٠. وقال إن المنظمات غير الحكومية لاحظت أن مجموعة من العوامل مثل انخفاض الدخل وسوء الحالة الصحية، والتمييز القائم على أساس نوع الجنس، تقلل القدرة البدنية والعقلية وتؤدي إلى البطالة والعزلة وسوء المعاملة وقلة فرص الحصول على الخدمات. وأضاف أن هذا كله يفسر جزئياً زيادة خطر الوقوع في الفقر والتعرض للاستبعاد الاجتماعي مع تقدم السن. وذكر أن منظمة AGE Platform Europe قامت بمشروعين لتمكين المسنين وربطهم من تنظيم أنفسهم وإجراء حوار مع مقرري السياسات على الصعيدين المحلي والوطني وعلى الصعيد الأوروبي فيما يتعلق بمسائل الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وقال إن هذه المنظمة أعدت أيضاً توصيات لتقديمها إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن: الحد الأدنى للدخل، والأهداف الوطنية فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر موزعة حسب السن ونوع الجنس، والمساواة بين الجنسين في فرص العمل، والانتقال إلى التقاعد واستمرار الاندماج الاجتماعي، وتوفير الفرص للجميع في الحصول على الخدمات الأساسية.

السيد هيمانشو راث من منظمة رفاه المسنين بالهند: تكلم عن التقاليد التاريخية والثقافية التي تحد من دور المسنين في الهند. وأشار إلى أن أجيال الشباب كثيراً ما تتجاهل المسنين كما تتجاهلهم الأسر والحكومات. وشدد السيد راث على الوضع القلق للمسنات في الهند نتيجة للهيكل الاجتماعي والأسرية التقليدية. وأشار إلى أن المسنات يواجهن الاستغلال وسوء المعاملة والتمييز على أساس السن ولا يستطعن أن يرثن ويعانين من الاستغلال الاقتصادي. كذلك طالب السيد راث بإجراء بحوث أفضل عن آثار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السريعة بالنسبة للسلوك نحو المسنين. وأضاف أن العمل على زيادة الوعي والسعي لدى المسؤولين أمران لازمان لحماية حقوق المسنين.

وفي الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، سلمت الدول الأعضاء بالحاجة إلى سياسات وبرامج تكون شاملة للمسنين. كذلك أشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة تعزيز الحكم ووضع سياسات للتلاحم الاجتماعي مع وضع مؤشرات متعددة الأبعاد وإشراك أصحاب المصلحة. وذكرت إحدى الدول الأعضاء إحصاءات مأخوذة من دراسة

وطنية أظهرت طريقة تفكير المسنين فيما يتعلق بالشيخوخة كما أظهرت أن النتائج كانت سلبية بشكل واضح جدا.

اليوم الرابع، ٤ آب/أغسطس ٢٠١١ (صباحا)

تحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي والتدابير اللازمة لسدها

نُظمت الدورة كمناقشة مفتوحة بغرض تحديد الثغرات الموجودة في نظام حقوق الإنسان على المستوى الدولي وإبراز المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة. وقد دعا الرئيس كلا من السيدة ماري كيرل من وفد فرنسا والسيد كيرين فيتزباتريك من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للقيام بدور الميسر لهذه الدورة. وقد حضر الدورة عدد كبير من المشاركين بلغ نحو ٨٠ وفدا.

وافتتحت السيدة كيرل المناقشة بإلقاء نظرة عامة على ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية كما حددت في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٥. واقترحت أن يتم تنظيم المناقشة حول أربعة أنواع من الثغرات هي: (أ) الثغرات في المعايير، و (ب) الثغرات في التنفيذ، و (ج) الثغرات في الرصد، و (د) الثغرات في المعلومات. وأشارت إلى أنه يتبين من مجموع المسائل والأمثلة التي قدمها أعضاء الفريق والمشاركون أن من الضروري ألا يغيب عن البال تنوع أوضاع المسنين والاختلافات الموجودة بين البلدان وفي داخلها وبين المناطق وفي داخلها بالنسبة للتشريعات والسياسات والبرامج.

وعرضت السيدة كيرل موجزا مختصرا عن بعض المواضيع الرئيسية التي ظهرت باستمرار خلال المناقشات. فقد ظهرت المواضيع العشرة التالية باستمرار خلال المناقشات:

- **التمييز المتصل بالسن، وهو يمثل تحديا واضحا في جميع أنحاء العالم، والتمييز المتعدد الأوجه أي الأثر المركب للتمييز على أساس السن والتمييز على أساس نوع الجنس أساسا ولكن أيضا على أساس السن أو الحالة الصحية أو الحالة الاجتماعية - الاقتصادية أو الإقامة سواء في الحضر أو في الريف، وكلها من الشواغل الرئيسية.**
- **الشيخوخة والوصمة والتعصب أمور تؤثر على مختلف حقوق الإنسان، بما في ذلك تأثيرها، في أسوأ الحالات، على الحق في الحياة (كما هي الحال في ادعاءات الشعوذة وما يترتب على ذلك من اضطهاد). وكثيرا ما تصور الشيخوخة على أنها نوع من الضعف. كما تؤدي الوصمة والتعصب إلى عدم الاعتراف بالمساهمات التي لا زال المسنون يقدمونها إلى المجتمع.**

- **تأثير الفقر بشكل غير متناسب على المسنين** - يبدو أن الفقر في الشيخوخة هو نتيجة لانعدام آليات الحماية ولكنه أيضا نتيجة لسياسات محددة (مثل سن التقاعد الإجباري مع عدم كفاية الحماية الاجتماعية لضمان حد أدنى من مستوى المعيشة)؛ ونتيجة للاستغلال المالي أو إنكار الحقوق (مثل انعدام حق الإرث بالنسبة للأرامل).
- **العنف وسوء المعاملة ضد المسنين**، الموجودين في رعاية المؤسسات أو داخل الأسر، هما ظاهرة عالمية. وهذه الظاهرة كثيرا ما لا يتم الإبلاغ عنها كما أنها لا تسجل ولا تفهم دائما تفصيلها؛ ولا توجد التشريعات أو الآليات الكافية لمنعها أو التحقيق فيها عندما تحدث أو تقديم التعويضات الكافية عنها.
- **المرأة والبعد الجنساني أمران ضروريان للمناقشة** - إن المسنات أكثر تعرضا للعنف والإهمال والفقر وقلة المعاش التقاعدي أو انعدام هذا المعاش على الإطلاق - لأن كثيرا من النساء يعملن في المقام الأول في القطاع غير المنظم طوال حياتهن.
- **ممارسة الأهلية القانونية** - تدابير لتوفير الحماية أو الحصول على الدعم في ممارسة المسنين للأهلية القانونية فيما يتعلق مثلا بالعلاج الصحي والممتلكات والميراث والإقامة بالمؤسسات ومحل الإقامة. وهناك حاجة إلى توفير الضمانات لمنع الاستغلال من جانب الأقارب ومقدمي الرعاية وللتأكد من وجود آليات قانونية وقضائية للمراجعة.
- **الصحة البدنية والعقلية للمسنين هي في الصميم من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان** - يلزم اتخاذ إجراءات خاصة لضمان الموافقة المسبقة وضمان الحقوق المختلفة فيما يتعلق بالصحة (الخصوصية، حرية الحركة، الكرامة الشخصية). وتشمل مجالات القلق عدم توافر فرص التشخيص والعلاج والرعاية؛ وإمكانية الحصول على الأدوية والخدمات الكافية بأسعار معقولة؛ وتوافر الأخصائيين الصحيين المدربين؛ وتوفير الوسائل المساعدة والأدوية المخففة للألم والرعاية الطويلة الأجل.
- **الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي** - شملت المسائل التي تم تناولها المعاشات على أساس الاشتراك والمعاشات على أساس عدم الاشتراك، والحوافز التي تقدم للمسنين للبقاء في سوق العمل؛ والسياسات المتعلقة بمقدمي الرعاية، والتضامن بين الأجيال، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة العجز في الشيخوخة.
- **الاستبعاد الاجتماعي للمسنين** - هناك أيضا عوامل هامة تشمل قلة المعلومات والمعرفة والفهم فيما يتعلق بحقوق المسنين، وآليات المشاركة، والتعليم وتوفير التعليم للجميع بغض النظر عن السن، وعدم التشاور الكافي عند اتخاذ القرارات.

• **المساواة أمام القانون** - لمنع المعاملة السلبية على أساس التفاوت. فتمتد حاجة إلى التصدي للمساواة الرسمية وللمساواة الموضوعية وأهمية التركيز على الالتزامات الإيجابية للدول وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والخدمات الاجتماعية الملائمة للمسنين.

وفيما يتعلق بالمناقشات التي تناولت عدة أوجه، ركزت السيدة كيرل على ضرورة إجراء مناقشة عامة وضرورة توافر الإرادة السياسية من أجل زيادة توفير الحماية للمسنين. وأشارت إلى أهمية المشاركة والتضامن بين الأجيال؛ والحاجة إلى مزيد من البيانات والإحصاءات الأكثر تفصيلاً؛ وتوافر إمكانية الحصول على الخدمات وعلى الرعاية الكافية؛ وأخيراً ضمان تقديم صورة أكثر إيجابية عن المسنين في المجتمع عموماً.

وأعقبت ذلك مناقشة حيوية اشترك فيها ٢٢ وفداً بالإضافة إلى بيانين إقليميين قدما نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشيلي؛ بالإضافة إلى ما قدمه ١٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات أو شبكات المجتمع المدني.

ولخص السيد فيتزباتريك البيانات المتعلقة بالحالة الراهنة على الصعيد الوطني على النحو التالي:

• لم يتم في كثير من البلدان وضع التشريعات والسياسات الكافية، وفي حالة وجودها فإنها لم تصدر إلا مؤخراً كما أنه لم يتم تنفيذها. وما زالت التشريعات والسياسات مبشرة وغير محددة أو غير كافية. وفي بعض الحالات فإن النهج الذي اتبع هو نهج قطاعي لا يستطيع تقديم نظرة شاملة. كذلك فإنه يمكن تحسين القوانين والسياسات لزيادة فهم العوائق التي تؤثر على ممارسة المسنين للحقوق كما يمكن تحسينها بتوفير البيانات الكافية.

• في السنوات الأخيرة اعتمدت في بعض البلدان تشريعات وسياسات كان بعضها نتيجة لمبادئ توجيهية أو آليات إقليمية طبقت على الصعيد الوطني وخاصة في منطقة أوروبا. وتشمل الأمثلة القليلة الموجودة ما تحقق من تقدم (بالنسبة للقوانين التي تحظر التمييز على أساس السن في فرص العمل والحملات المناهضة للوصم)، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة (إشراك أعداد أكبر من المسنين في نظام الضمان الاجتماعي وتوفير الآليات الميسرة للإبلاغ عن العنف).

كذلك قدم الميسر تلخيصاً للمناقشة على الصعيد الدولي على النحو التالي:

- لاحظت بعض الوفود أن المعايير الدولية الموجودة كافية ولكنها غير مستخدمة الاستخدام الكافي. فلا توجد ثغرات في المعايير وإنما توجد ثغرات في تنفيذ الصكوك الموجودة بالنسبة للظروف الخاصة للمسنين. وينبغي تشجيع الهيئات الحالية المنشأة بموجب معاهدات، وآليات الرصد، وذوي الولايات الإجرائية الخاصة، على إدخال أوضاع المسنين بشكل أكثر منهجية في مجالات عملهم. وينبغي للدول الأعضاء أن تتناول حالة المسنين في تقاريرها وأن تستخدم أيضا الفرص المتاحة للرصد مثل الاستعراض الدوري الشامل الذي يجري في مجلس حقوق الإنسان.
- ذهبت بعض الوفود إلى أن الصكوك الدولية الحالية، وإن كانت تنطبق على المسنين فإنها لم توفر لهم الحماية الكافية ولم تبرز مشاكلهم أو تتناولها على التحديد. والحواجر الفريدة والتحديات الخاصة التي تواجه المسنين تستحق أن توجه إليها عناية خاصة. فثمة فجوات معينة في المعايير تستوجب وضع معايير عامة، وثمة دروس جيدة يمكن الاستفادة منها على الصعيد الوطني بحيث تكون وسيلة لتحديد الضمانات الدولية. فقد أدى النظام الحالي إلى التفتت ولم يوفر نهجا منهجيا أو قناة واضحة للرصد.
- وأشار السيد فيترباتريك إلى أن عدة مقترحات قدمت بغرض تعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمسنين وكثيرا منها يمكن تنفيذه في وقت واحد:
- وضع صك دولي ملزم (اتفاقية) بالنسبة لحقوق الإنسان يتصدى للفجوات الموجودة في المعايير ويوفر آلية واحدة للرصد تكون أكثر تركيزا.
- إنشاء وظيفة لصاحب ولاية جديد (خبير مستقل أو مقرر خاص) تتعلق ولايته بحقوق الإنسان لمواصلة تحليل الوضع وجمع البيانات وتحسين أعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالنسبة للمسنين بغرض وضع صك جديد.
- تعزيز استخدام صكوك حقوق الإنسان الدولية القائمة لحماية حقوق المسنين. وزيادة التركيز في الآليات والإجراءات الخاصة التي تتبعها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على المسنين بصورة أكثر منهجية في الاستعراض الدوري الشامل.
- التركيز على أساليب الحكم والسياسات والتنسيق من أجل التصدي لهذه المسائل في الظروف الإقليمية. بما في ذلك ظروف استعراض خطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة والمقرر إجراؤه في عام ٢٠١٢-٢٠١٣. وتعزيز الخطة الإنمائية فيما يتعلق بالمسنين.

- التكليف بإجراء دراسات والتوسع في تحليل المعلومات والبيانات ووضع المؤشرات وآليات الرصد من أجل تعزيز التنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي.
- مواصلة تحليل التكاليف الاجتماعية والمالية لعدم التصدي لوضع المسنين أو للزيادة المتوقعة في الأعمار.

وفي ملاحظاته الختامية، دعا رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية الجمعية العامة إلى مواصلة دعم عمل الفريق. كما طلب إلى الأمانة العامة مواصلة تقديم المساعدة إلى الفريق العامل من حيث الدعم التقني وإعداد الوثائق.

رابعاً - اعتماد التقرير المتعلق بالدورة التنظيمية

اعتمد الفريق العامل في جلسته السابعة المعقودة في ٤ آب/أغسطس مشروع التقرير المتعلق بدورة عمله الثانية (انظر A/AC.278/2011/L.4).
